في 17 أبريل/نيسان 2012

الناطق الإعلامي
مكتب حرية المعلومات والمراجعة الامنية
مديرية الخدمات التنفيذية والاتصالات
قانون حرية المعلومات/فرع الخصوصية
1155 ديفانس بنتاغون، الغرفة رقم 2 سي757
واشنطن، دي سي 1155-20301

قيادة العمليات الخاصة الأمريكية
مركز خدمات الطلبات
7701 تامبا بوينت بولفارد
ماكديل أي إف بي، فلوريدا 5323-33621

وزارة البحرية
720 كينون ستريت، ساوث أيست
المبنى 36، الغرفة 135
واشنطن، دي سي 20374

القيادة المركزية الأمريكية سي سي دجي6-آر دي إف (قانون حرية المعلومات)
7115 ساوث باوندري بولفارد ماكديل
القاعدة الجوية الأمريكية، فلوريدا 5101-33621

روبيرت ديكرسون
رئيس مكتب قانون حرية المعلومات، أي أي إتش إس-آر دي إف
الجناح 150
7701 تلغراف رود
ألكسندريا، فيرجينيا 3905-22315

وكالة مخابرات الدفاع
دي إي إن – 1 إي (قانون حرية المعلومات)

200 ماكديل بولفارد
واشنطن، دي سي 20340-5100

مكتب مدير المخابرات القومية
مكتب قانون حرية المعلومات
واشنطن، دي سي 20511

مكتب برامج وخدمات المعلومات
إي/دجي آي إس/آي بي إس/آر إل
وزارة الخارجية الأمريكية
واشنطن، دي سي 20522-8100

الموضوع: <u>طلب مقدم تحت قانون حرية المعلومات/ مطلوب إجراء مستعجل</u>

الى من يهمه الأمر:

يشكِّل هذا الخطاب طلباً ("الطلب") وفقاً لقانون حرية المعلومات ("قانون حرية المعلومات")، المحكمة العليا الأمريكية 5، الفقرة 552 وللقواعد التنفيذية لوزارة الدفاع ("وزارة الدفاع") ولأحكام الانظمة الفدرالية 32، الفقرة 286.1 وما يَليها وللقواعد التنفيذية لوزارة الخارجية (وزارة الخارجية") ولاحكام الأنظمة الفدرالية 22، الفقرة 171.1 وما يَليها وللقواعد التنفيذية لمكتب مدير المخابرات القومية ولاحكام الأنظمة الفدرالية 32، الفقرة 1700.1 وما يَليها ولمذكرة الرئيس المؤرخة 21 يناير/كانون الثاني 2009 وللقواعد الفدرالية 4683 (26 يناير/كانون الثاني 2009) ولمذكرة المحامي العام المؤرخة 19 مارس/آذار 2009 وللقواعد الفدرالية 74، 49،892 (29 سبتمبر/ايلول 2009). وتمَّ تقديم الطلب من قبل مؤسسة الاتحاد الامريكي للحريات المدنية والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (بصورة جماعية "الاتحاد الامريكي للحريات المدنية")[1] ومركز الحقوق الدستورية ("مركز الحقوق الدستورية")[2] (بصورة جماعية "مقدمو الطلب").

يسعى هذا الطلب للحصول على سجلات تتعلق بضربة عسكرية شنتها الولايات المتحدة على مجتمع يقع في منطقة المعجلة[3]، محافظة ابين في اليمن في تاريخ 17 ديسمبر/كانون الاول 2009. ووفقاً للتقارير الإخبارية، فقد ضربت صواريخ كروز الأمريكية محملة بقنابل عنقودية منطقة جبلية نائية مستهدفة ما يزعم بـ "المقاتلين"، إلاَّ أن ذلك أسفر عن مصرع ما لا يقل عن 21 طفلاً و14 امرأة. *أنظر* البيان الصحفي الصادر عن منظمة العفو الدولية في اليمن: صور لصواريخ وذخائر عنقودية تشير الى دور الولايات المتحدة في الهجمة المميتة (7 يونيو/حزيران 2010)، bit.ly/ysbSkt//:http. ومنذ تاريخ هذا الاعتداء كشف مسؤولون حكوميون امريكيون امتنعوا عن ذكر اسمائهم، وتقارير اعلامية، ومنظمات حقوقية عن الولايات المتحدة بإطلاق صواريخ على المعجلة . *انظر* على سبيل المثال بريان روس والآخرون، أوباما يأمر بشن قيام عسكرية على إرهابيين يمنيين، إي بس سي نيوز، 18 ديسمبر/كانون الاول 2009، ضربات

[1] الاتحاد الامريكي للحريات المدنية منظمة عضوية غير ربحية وفقاً لقانون المحكمة العليا الأمريكية 26، الفقرة 501(ج)(4)، تعمل على توعية الجمهور حول الحريات المدنية المترتبة عن التشريعات الولايتية والفدرالية المعلقة والمقترحة وتقدم تحليلاً للتشريعات المعلقة والمقترحة وتقوم بالضغط مباشرة على المشرعين وتجند اعضاءها للقيام بالضغط على المشرعين الذين يمثلونهم. مؤسسة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية منظمة منفصلة وفقاً لقانون المحكمة العليا الأمريكية26، الفقرة 501(ج)(3) تقدم تمثيلاً قانونياً مجاناً للأفراد والمنظمات في قضايا الحقوق المدنية والحريات المدنية، وتعمل على توعية الجمهور حول الحريات المدنية المترتبة عن التشريعات الولايتية والفدرالية المعلقة والمقترحة وتقدم تحاليل للتشريعات المعلقة والمقترحة وتقوم بالضغط مباشرة على المشرعين وتجند اعضاءها للقيام بالضغط على المشرعين الذين يمثلونهم.

[2] مركز الحقوق الدستورية منظمة غير ربحية، تعمل للمصلحة العامة ولتوعية الجمهور على مسائل قانونية وعامة وتضلع في التقاضي والمناصرة العامة، كما أنها تنشر مواداً في مجالات حقوق الانسان على المستوى المدني والدولي.

[3] المعجلة أسم لمنطقة تمَّ تهجئتها باللغة الانكليزية بأشكال مختلفة.

http://abcn.ws/waUUnH مايكل أيسيكوف، *برقية تمنح القاعدة اداة تجنيد جديدة*، إم إس إن بي سي نيوز، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://on.msnbc.com/wcToea. وصفت برقية دبلوماسية أمريكية مسرَّبة اجتماعاً عُقد في 2 يناير/كانون الثاني 2010 بين الجنرال دافيد بيتراوس، الذي كان يشغل منصب قائد القيادة العامة الأمريكية، وعلي عبد الله صالح الذي كان حينذاك رئيساً لليمن حيث "امتعض" صالح من "عدم دقة" صواريخ الكروز التي تمَّ استعمالها، إلاَّ ان مسؤولين يمنيين اتفقوا على الادعاء زوراً عن مسؤوليتهم عن هجمات المعجلة. *انظر* برقية سفارة الولايات المتحدة في اليمن، الجنرال بيتراوس يجتمع مع صالح لمناقشة المساعدة الأمنية، ضربات القاعدة في شبه الجزيرة العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2010 (تمَّ نشرها في البداية على موقع ويكيليكس في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010) متوفرة على الموقع العنكبوتي: aks,org/cable/2010/01/10SANAA4.HTMLhttp://wikile

إننا نسعى للحصول على معلومات حول الأسس القانونية التي استندت عليها الولايات المتحدة وفقاً للقوانين المحلية والاجنبية والدولية لكي تشن ضربتها العسكرية على مجتمع المعجلة، كما أننا نطالب بالحصول على معلومات عن الإجراء الذي اتبع في اتخاذ القرار والاسس الوقائعية التي تمَّ على اساسها إصدار أوامر بشن تلك الضربة العسكرية، أضافةً الى المعلومات المتعلقة بأي تحقيقات أو تقييمات للضربة من قِبَل أو بإيعاز من حكومة الولايات المتحدة. ونسعى على وجه التحديد للحصول على سجلات تتعلق بعِلم الولايات المتحدة بوجود مدنيين، بما في ذلك نساء وأطفال، في مجتمع المعجلة، اضافة الى التدابير المتخذة لوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها القانونية بالحد من الإصابات في صفوف المدنيين وأي تدابير اتخذتها الولايات المتحدة أو بالإيعاز منها لتعويض أهالي الضحايا للخسائر البشرية والمادية التي تكبدوها. واخيراً، فإننا نطالب بالحصول على معلومات حول الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لإخفاء مسؤوليتها عن ضربة المعجلة.

وكانت الحكومة اليمنية قد اعلنت في البداية عن مسؤوليتها عن الهجوم على مجتمع المعجلة. *انظر* روبيرت ف وورث، *اليمن تعلن عن مقتل 34 شخصاً في الاعتداء على قواعد تنظيم القاعدة*، نيويورك تايمز، 17 ديسمبر/كانون الاول 2009، http://nyti.ms/z3dB5v برايان روس والآخرون، *أوباما يصدر أوامر بضرب الارهابيين اليمنيين*، إي بي سي نيوز، 18 ديسمبر/كانون الاول 2009، http:abcn.ws/waUUnH (مسؤول يمني في سفارة بلاده في واشنطن أصرَّ لإي بي سي نيوز يوم الجمعة بأن هجومات يوم الخميس تمَّ "التخطيط لها وتنفيذها" من قبل حكومة وشرطة اليمن")؛ بيان صحفي، مكتب الاعلام والشؤون العامة في سفارة الجمهورية اليمنية، بيان صحفي (24 ديسمبر/كانون الاول 2009) tp://bit.ly/ArypcHht، برقية من سفارة الولايات المتحدة في اليمن، حكومة الجمهورية اليمنية تتطلع الى الامام بعد عمليات الهجوم ضد الارهابيين، ولكن ربما ليس كفاية الى الأمام ، 21 ديسمبر/كانون الاول 2009 (تمَّ نشرها في البداية من قِبَل ويكيليكس في 4 ديسمبر/كانون الاول 2010) متوفرة على الموقع العنكبوتي: http://wikileaks.org/cable/2009/12/09SANAA2251.HTML ("لا يزال المسؤولون في حكومة الجمهورية اليمنية مصرين علناً على ان العمليات قد تمَّ تنفيذها من قبل قوات الحكومة مقرَّون بالدعم الأمريكي بالنسبة لتبادل المعلومات المخابراتية").

وتقريباً فوراً بعد الضربة نقلت تقارير وسائل الاعلام عن لسان مسؤولين أمريكيين لم تذكر اسماءهم تفيد ان الولايات المتحدة اطلقت صواريخ الكروز التي ضربت المعجلة. *انظر* على سبيل المثال، برايان روس والآخرون، *أوباما يصدر أمرا بشن ضربة عسكرية ضد ارهابيين يمنيين*، إي بي سي نيوز، 18 ديسمبر/كانون الاول 2009، http://abcn.ws/waUUnH (بناءً على أوامر صادرة من قِبَل الرئيس باراك أوباما، القوات العسكرية اطلقت صواريخ كروز صباح يوم الخميس ضد موقعين اثنين يُشتبه بانهما تابعان لتنظيم القاعدة، هذا ما قاله مسؤولون في الإدارة لقناة إي بي سي نيوز")؛ *الولايات المتحدة تقصف اهدافاً تابعة لتنظيم القاعدة في اليمن*، إن بي سي نيوز، 18 ديسمبر/كانون الاول 2009، http://on.today.com/yDkGDd ("السفن الحربية الامريكية تطلق صواريخ على معسكرات تدريب يُشتبه بأنها تابعة لتنظيم القاعدة في اليمن بدعم من الحكومة، هذا ما قالته مصادر من البنتاغون لإن بي سي نيوز")؛ الولايات المتحدة ضربت بالصواريخ تنظيم القاعدة في اليمن، هذا ما قالته مصادر، فوكس نيوز، 19 ديسمبر/كانون الاول 2009،

http://fxn.ws/zlE8cJ ("اطلقت الولايات المتحدة صاروخان وضربت اهدافاً تابعة لتنظيم القاعدة في اليمن، هذا ما قاله مسؤولين اثنين لفوكس نيوز")؛ بيل روجيو، *الولايات المتحدة تطلق صاروخ كروز وتضرب تنظيم القاعدة في اليمن*، صحيفة اللونغ وور، 19 ديسمبر/كانون الاول 2009، http://bit.ly/5N0uQi (الولايات المتحدة نفذت هجمات بصواريخ كروز ضد معسكرين اثنين تابعين لتنظيم القاعدة في اليمن، مما اسفر عن مقتل العديد من القادة والمقاتلين الارهابيين اضافة الى عدد من المدنيين"). وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، نشرت ويكيليكس برقية صادرة من وزارة الخارجية تتحدث عن اجتماع عُقِد في يناير/كانون الثاني 2010 بين الجنرال باتريوس والرئيس صالح والذي اكَّد مسؤولية الولايات المتحدة عن ضربة المعجلة (سيتم لاحقاً أدناه التحدث بالتفصيل عن هذه البرقية).

وفي 7 يونيو/حزيران 2010، اطلقت منظمة العفو الدولية صوراً لمكونات الصواريخ المصنعة في الولايات المتحدة في موقع الضربة في المعجلة. وتبين الصور مخلفات القنابل العنقودية التي تحمل ختماً يبين انه تمَّ تصنيعها في الولايات المتحدة. *انظر* البيان الصحفي، منظمة العفو الدولية، اليمن: صور لصاروخ وذخائر عنقودية تشير الى دور الولايات المتحدة في الهجمة المميتة (7 يونيو/حزيران 2010)، http://bit.ly/ySbSkt (ومن المعروف ان القوات الأمريكية هي الوحيدة التي تملك هذه الصواريخ ومن غير المرجح قيام اليمن باستعمال هذا النوع من الصواريخ"). والقنابل العنقودية محظورة وفقاً لمعاهدة وقَّعت عليها أكثر من 100 دولة (على الرغم من عدم توقيع الولايات المتحدة واليمن على هذه المعاهدة) نظراً لإمكانية تسببها لإزهاق عشوائي للأرواح كما أنها تخلف وراءها ذخائر لم تنفجر من شأنها أن تسبب ازهاقاً اضافياً لأرواح المدنيين واصابات لهم بعد فترة طويلة من الهجمة[4]. *انظر* المعاهدة بشأن الذخائر العنقودية، فُتِحَت للتوقيع في 3 ديسمبر/كانون الاول 2008، 48 معاهدة متعددة الاطراف 357 (اصبحت سارية المفعول في 1 اغسطس/آب 2010)؛ *انظر* ايضاً البيان الصحفي، منظمة العفو الدولية، اليمن: صور لصاروخ وذخائر عنقودية تشير الى دور الولايات المتحدة في الهجمة المميتة (7 يونيو/حزيران 2010)، it.ly/ySbSkthttp://b بيان صحفي، هيومن رايتس واتش، الولايات المتحدة: تحقيق في مساعدة اليمن في مكافحة الارهاب (11 ديسمبر/كانون الاول 2010)، http://bit.ly/yCUO4N. وقام مؤخراً الصحفي جيريمي سكاهيل والمخرج ريتشارد رولي بعرض فيلم يحتوي على لقطات مباشرة تمَّ التقاطها فوراً بعد ضربة 17 ديسمبر/كانون الاول 2009 والتي تبين ايضاً اجزاءً من صواريخ عليها اختام تشير الى انها من صنع الولايات المتحدة. *انظر لعبة امريكا الخطرة*، الجزيرة، 8 مارس/آذار 2012، http://aje.me/zR6qve. وبالإضافة الى ذلك، يظهر الفيلم جثثاً لأطفال وقعوا ضحايا نتيجة للضربة الصاروخية كما انه يحتوي على مقابلات عُقدت مع افراد نجوا من تلك الضربة يتحدثون خلالها عن فقدان الارواح المدنية وعن التدمير الذي تعرضت له ممتلكاتهم. ولذلك فإن هذا الطلب يسعى للحصول على السجلات التي تحتوي على الأسس القانونية والوقائعية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في ضربتها للمعجلة وكذلك على اجراء اتخاذ القرار في اصدار امر بشن الضربة والجهود التي بذلتها في سبيل التقليل من إزهاق ارواح الضحايا، اضافة الى التحقيقات التي تقوم بها في مقتل الابرياء والجهود التي تبذلها في سبيل تقديم التعويضات لأسر الضحايا المدنيين.

ويسعى الطلب للحصول على معلومات حول الجهود التي بُذلت في سبيل تغطية مسؤولية الولايات المتحدة عن تلك الضربة. وكانت ويكيليكس قد حصلت على برقية دبلوماسية صدرت عن وزارة الخارجية الأمريكية في يناير/كانون الثاني 2010، وتمَّ نشرها على الانترنت وكانت موضوع تداول واسع النطاق على المستوى الاعلامي، تؤكد على مسؤولية الولايات المتحدة عن الضربة. وتحدثت البرقية عن حديث دار بين الجنرال دافيد بيتراوس والرئيس اليمني علي عبد الله صالح ومسؤولون يمنيون كبار آخرون حول اتفاق واضح عن استعداد اليمن للمساعدة في اخفاء تورط الولايات المتحدة في الضربات الصاروخية على اليمن وذلك بإعلان مسؤوليتها عن هجمة المعجلة وضربات صاروخية اخرى؛ وكان عنوان البرقية: "اجتماع الجنرال بيتراوس مع صالح حول المساعدة الامنية والضربات ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، وتقول البرقية أن:

[4] ووفقاً للتقارير، "قُتِل ثلاث مدنيون بعد فترة قصيرة من الضربة بعدما داست أرجلهم على ذخائر عنقودية". كريس وودز، المجزرة المدنية التي لم تنكرها الولايات المتحدة ولم تؤكدها، مكتب التحقيقات الصحفية، 29 مارس/آذار.

امتعض صالح لاستعمال صواريخ كروز لم تكن "دقيقة كفاية" ورحَّب بفكرة استعمال بدلاً منها طائرات القذائف دقيقة التوجيه. " وسنستمر بالقول بأن هذه القنابل هي قنابلنا وليست قنابلكم"، هذا ما قاله صالح مما دفع نائب رئيس الوزراء العليمي قائلاً بطريقة فكاهية بأنه "كذب" عندما قال للبرلمان بأن القنابل التي أُلقيت في أرحب وأبيان وشبوة هي من صنع امريكي بيد انها رُمِيَت من قِبَل الحكومة اليمنية.

برقية من السفارة الأمريكية في اليمن، اجتماع الجنرال بيتراوس مع صالح حول المساعدة الامنية، ضربات ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2010 (تمَّ نشرها في البداية من قِبَل ويكيليكس في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010)، متوفرة على الموقع العنكبوتي:http://wikileaks.org/cable/2010/01/10SANAA4.html#، انظر ايضاً مايكل أسيكوف، برقية اليمن تمنح القاعدة اداة "تجنيد" جديدة، إم أس إن بي سي، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

ومن دون المعلومات حول الاسس القانونية والوقائعية لانخراط الولايات المتحدة في ضربة المعجلة، لن يتمكن الشعب من القيام باتخاذ رأي مبني على معلومات دقيقة حول قيام الحكومة باستعمال القوة القاتلة في دولة ليست في حال حرب مع الولايات المتحدة. وتثير ايضاً الضربة تساؤلات حول مدى التزام الحكومة بالقوانين الدولية والمحلية في عمليات مكافحة الارهاب في الخارج، بالأخص فيما يتعلق بواجبها بالتقليل من ازهاق الارواح المدنية لدى استعمالها للقوة القاتلة. كما ان الشعب مهتم بمعرفة الطريقة التي لجأت اليها الولايات المتحدة لتغطية مسؤوليتها عن ضربة المعجلة وعما نجم عنها من ازهاق للأرواح المدنية.

السجلات المطلوبة

ان الاتحاد الامريكي للحريات المدنية ومركز الحقوق الدستورية يطالبان بكافة السجلات المتعلقة بجميع الاشخاص والكيانات، بما في ذلك جميع الاشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عن الولايات المتحدة، الذين يرتبطون أو ذي صلة بأي شكل من الاشكال بمجتمع المعجلة[5]، بما في ذلك وليس على سبيل الحصر ما يلي:

1- كافة السجلات المتعلقة بالأسس القانونية على مستوى القوانين المحلية والاجنبية والدولية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في ضربة صواريخ الكروز التي شنتها في 17 ديسمبر/كانون الاول 2009 ضد المعجلة.

2- كافة السجلات المتعلقة بإجراء التخطيط والسماح، بما في ذلك اسماء الاشخاص الذين وصّوا ووافقوا وسمحوا بشن هذه الضربة والمعلومات التي تمَّ الاعتماد عليها لدعم قرار شن الضربة.

3- كافة السجلات المتعلقة بالأهداف المقصودة في الضربة، بما في ذلك كيانات ومواقع الاهداف المقصودة ومدى قرب الاهداف المقصودة من اماكن وجود مدنيين، بما في ذلك النساء والاطفال.

4- كافة السجلات المتعلقة بالتقييمات المسبقة للخسائر المدنية الناجمة عن ضربة المعجلة، بما في ذلك التدابير التي تمَّ اتخاذها لتحديد احتمال وقوع خسائر وإصابات مدنية، بما في ذلك القُصَّر، والتدابير للحد من الخسائر والإصابات المدنية والتصميم على القيام بشن الضربة على الرغم من احتمال وقوع خسائر وإصابات مدنية.

5- كافة السجلات المتعلقة بتقييم ضربة المعجلة في تاريخ 17 ديسمبر/كانون الاول أو بعده، بما في ذلك ودون ان يقتصر على السجلات المتعلقة بـ:

[5] الى مدى تداخل المعلومات المطلوبة هنا مع معلومات كان الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ومركز الحقوق الدستورية قد قدماها تحت قانون حرية المعلومات، يرجى معالجة سجلات الرد بالتواصل مع الطلبات المقدمة سابقاً.

أ – أي تحقيقات أو تقييم تمَّ بعد الضربة، بما في ذلك عدد الخسائر والإصابات البشرية وهويات وأعمار الاشخاص الذين قُتِلوا أو تعرضوا لإصابات وكذلك الوسيلة التي تمَّ استعمالها لتحديد عدد الخسائر والإصابات البشرية وهويات وأعمار الاشخاص الذين قُتِلوا وتعرضوا لإصابات من جراء الضربة.

ب – كيفية تحديد وضع أو انتماء الاشخاص الذين قُتِلوا أو تعرضوا للإصابات، على سبيل المثال إذا كان الاشخاص الذين قُتِلوا أو تعرضوا لإصابات أعضاءً في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، أو "داعمين" لذاك التنظيم أو اعضاء أو داعمين لمجموعات أخرى أو مدنيين أبرياء أو في أي وضع أو انتماء آخر.

ج – التدابير التي تمَّ اتخاذها لمراجعة المعايير القانونية والمخابراتية والتشغيلية والعمليات أو الإجراءات بالنسبة لأي أوجه قصور تمَّ تحديدها في عملية المعجلة.

6 – كافة السجلات المتعلقة بالتعويضات من قِبَل أو بإيعاز من حكومة الولايات المتحدة للناجين ولأسر ضحايا ضربة المعجلة، بما في ذلك أي إجراء للمطالبة بتعويضات أُتيحت لهؤلاء الأشخاص أو أي تفسير لعدم إتاحة فرصة المطالبة بهذه التعويضات.

7 – كافة السجلات المتعلقة بالاتفاقات والتفاهمات والتعاون أو التنسيق بين الولايات المتحدة وحكومة اليمن حول ضربة المعجلة، بما في ذلك ودون أن تقتصر على السجلات المتعلقة بـ:

أ – الاجراء المتبع والأسباب التي تمَّ على أساسها تحديد المعجلة كهدف.

ب – القيود على استخدام القوة العسكرية الأمريكية في اليمن، بما في ذلك القيود الجغرافية والإقليمية، وهي تدابير ينبغي اتخاذها للحد من الخسائر والإصابات المدنية، أو تدابير ينبغي اتخاذها في سبيل تقييم عدد الخسائر والإصابات ولتحديد كيانات وأوضاع أو انتماءات الاشخاص الذين قُتِلوا وتعرضوا للإصابات.

ج – الاتفاق الذي على اساسه قامت اليمن بإعلان مسؤوليتها عن ضربة المعجلة.

د – المدى والوسيلة التي سيتم من خلالها تعويض الناجين عن خسائرهم.

فيما يتعلق بطريقة التسليم، انظر قانون المحكمة العليا 5، الفقرة 552(أ)(3)(ب)، فإننا نطالب بالحصول على سجلات رد إلكترونية بشكلها الأصلي، إذا كان ذلك ممكناً. وكبديل، فإننا نطالب بتزويدنا إلكترونياً في شكل ملف نصّي (بي دي إف) بأفضل جودة صورة متوفرة للوكالة وأن يتم تزويدنا بالسجلات بملفات bates-stamped.